

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوله (ولا يرث منه ذو فرض إلا الأب والجدة يرثان السدس مع الابن وابنه والجدة يرث الثلث مع الإخوة إذا كان أحظ له) .
وهذا المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في المحرر والرعائيتين والحاوي الصغير والفروع والفائق وغيرهم وهي من مفردات المذهب .
واختار أبو إسحاق سقوط الأب والجدة مع الابن ويجعل الجدة كالإخوة وإن كثروا قال في الترغيب وهو أقيس .
قلت فيعالي بها .
وقال في الفائق وقيل لا فرض لهما بحال .
اختاره بن عقيل وشيخنا .
ويسقطان بالابن وابنه والجدة مع الإخوة كالأخ وإن كثروا .
وقيل له الثلث إن كان أحظ له ولا يعاد بأخت .
قال الزركشي وعلى القول بأنه لا يفرض للأب لا يفرض للجدة مع الإخوة بل يكون كأحدهم وإن كثروا ويعادونه بولد الأب ولا يعادونه بالأخوات .
قال وهذا مقتضى قول أبي محمد في الكافي والمغنى انتهى .
قلت وعلى رواية حجب الإخوة بالجدة في النسب تسقط الإخوة بالجدة هنا وهو المختار كإسقاط أبي الجدة أولاد الإخوة وجد المولى مقدم على عمه انتهى .
وقال في الانتصار لما حملنا توريث أب سدسا بفرض مع بن علي رواية توريث بنت المولى فيجاء من هذا أنه يرث قرابة المولى بالولاء .
على نحو ميراثهم قوله (والولاء لا يورث